سياسة مكافحة الفساد

رسالة من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

الزملاء الأعزاء،

تتمثل سياسة شركة أركيما في مزاولة أعمالها بنزاهة.

وتمتثل شركة أركيما لجميع الاتفاقيات الدولية والقوانين المعمول بها المُتعلِّقة بمكافحة الفساد واستغلال النفوذ في البلدان التي تعمل فيها المجموعة. وإلى جانب هذه الاتفاقيات والقوانين، فإن شركة أركيما تُدين الفساد واستغلال النفوذ وتشرع في منع الفساد واستغلال النفوذ وكشفه بجميع أشكاله، لا سيما في المعاملات التجارية مع شركائها. بالإضافة إلى ذلك، فإنه منذ أغسطس 2014، كانت شركة أركيما من المُوقِّعين على الميثاق العالمي (Global Compact)، وهي مبادرة طوعية أنشأتها الأمم المتحدة، والتي من خلالها تتم دعوة الشركات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية للالتزام بعشرة مبادئ مقبولة عالميًا وتحديدًا مكافحة الفساد.

ويُعد الالتزام بهذه القيم أمرًا ضروريًا لضمان سمعة مجموعتنا ومستقبلها على المدى الطويل.

اتخذت شركة أركيما عددًا من الإجراءات التي تهدف لمنع وكشف ارتكاب أعمال الفساد واستغلال النفوذ. أحد هذه الإجراءات هو سياسة مكافحة الفساد هذه ("السياسة") التي تهدف إلى تحديد وإعطاء أمثلة لأنواع مختلفة من السلوكيات المحظورة التي من المُحتمَل أن تصف أعمال الفساد أو استغلال النفوذ.

تهدف السياسة، التي يجب قراءتها بالاقتران مع مدونة قواعد السلوك المهني والأخلاقيات لشركة أركيما، إلى ضمان حسن سير أعمالنا اليومية وتُحدِّد القواعد التي يجب علينا الالتزام بها - بغض النظر عن المنصب الذي نشغله والبلد الذي نعمل فيه. كما تُوضِّح التزامنا تجاه الشركاء الذين نعمل معهم بشكل يومي.

ستضمن اللجنة التنفيذية لشركة أركيما الامتثال لهذه القواعد في جميع أنشطتنا التجارية. ويُعد الامتثال لهذه القواعد أمرًا ضروريًا، ليس فقط لكفاءة أنشطة مجموعتنا ومستقبلها على المدى الطويل، ولكن أيضًا لتعزيز مشاريعنا الصناعية والتجارية. يجب أن يثق جميع شركائنا وجهات الاتصال لدينا في التزامنا بهذه القواعد، وبشكل عام، في قيمنا وأخلاقيات العمل لدينا.

الامتثال للسياسة أمر مطلوب من الجميع.و يجب أن يكون كل موظف في شركة أركيما على دراية بالمبادئ التي تحددها السياسة وأن يطبقها بدقة. ويجب أن تساعدك على اتخاذ القرارات في أثناء أدائك لواجباتك. ويجب عليك الرجوع إليها بشكل متكرر للتأكُّد من توافق ما تفعله مع نص السياسة وروحها.

ليست هذه السياسة شاملة وهي لا تُقدِّم حلًا لكل موقف قد تواجهه أو لكل مشكلة تُقلقك. إذا كانت لديك أي أسئلة، فمن المهم أن تسأل مديرك المباشر أو إدارة الشؤون القانونية.

آمل أن يجد الجميع أن السياسة تعكس التزامهم الخاص، وأن يرجع إليها الجميع للحصول على التوجيه في جميع الأوقات للتصرُّف والمساهمة بفعالية في تحقيق أهداف شركة أركيما.

تييري لو هيناف،
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

سياسة مكافحة الفساد

1. مكافحة الفساد واستغلال النفوذ داخل أركيما

التعريفات

- *الفساد*

يمكن تعريف الفساد بأنه حقيقة العرض أو الوعد أو التصريح أو المنح، بشكل مباشر أو غير مباشر، لميزة غير مُستحقَّة (يتم فهمها بمعناها الأوسع) لشخص يشغل منصبًا عامًا أو لشخصٍ عادي، في ضوء القيام أو عدم القيام بفعل يقع بشكل مباشر أو غير مباشر ضمن نطاق واجباته. الفساد هو أيضًا الفعل الذي يقوم بموجبه شخص يشغل منصبًا عامًا أو شخصٌ عادي بطلب أو قبول هذه الميزة غير المُستحقَّة في ضوء القيام أو عدم القيام بفعل يقع بشكل مباشر أو غير مباشر ضمن نطاق واجباته.

يُعاقَب مرتكبو الفساد في كلا القطاعين العام والخاص.

يُقال أن الفساد:

- إيجابي عند النظر إليه من وجهة نظر الراشي: يتمثل في تقديم ميزة لشخص يشغل منصبًا عامًا أو لشخصٍ عادي، لكي يقوم أو لا يقوم بعمل يقع ضمن واجباته؛
- سلبي عند النظر إليه من وجهة نظر المرتشي: عندما يطلب أو يقبل شخص يشغل منصبًا عامًا أو شخص عادي ميزة للقيام أو عدم القيام بعمل يقع ضمن واجباته.

يمكن أن يكون الفساد مباشرًا أو غير مباشر (أي عبر أطراف ثالثة، مثل الوكلاء والمستشارين وباحثي الأعمال والوسطاء التجاريين وما إلى ذلك).

تُرتكب الرشوة بمجرد عرض ميزة أو طلبها، بغض النظر عما إذا كانت هذه الميزة قد تم منحها أو قبولها بالفعل، وبغض النظر عما إذا كان قد تم تنفيذ الفعل المُتوقَّع أم لا.

- *استغلال النفوذ*

استغلال النفوذ سلوك مسيء قريب من الفساد. وعلى الرغم من ذلك، فإن الهدف لا يتمثل في القيام أو عدم القيام بعمل ما، ولكن في إساءة استخدام تأثير حقيقي أو مُفترَض، للحصول على امتيازات أو وظائف أو عقود أو أي قرار/حالة/إجراء آخر مواتٍ من سلطة أو إدارة عامة.

وبنفس الطريقة المُتبعة في الفساد، يُقال أن استغلال النفوذ:

- إيجابي عند ارتكابه من قِبل شخص يُقدِّم ميزة من أي نوع لشخص يشغل منصبًا عامًا أو لشخص عادي، يستفيد من تأثير فعلي أو مزعوم على السلطات العامة، في ضوء الحصول من هذه السلطات على مزايا أو خدمات من أي نوع؛
- سلبي عندما يرتكبه شخص يشغل منصبًا عامًا أو شخص عادي، ويستفيد من تأثير فعلي أو مزعوم، ويطلب أو يقبل ميزة من شخص، بغرض الحصول على مزايا أو خدمات من أي نوع لهذا الشخص، والتي يُزعم أن السلطات العامة هي المقدمة لها.

- *الهدية*

"الهدية" تعني أي نوع من الخدمات، الملموسة أو غير الملموسة، مثل الخصومات أو بطاقات الهدايا أو الهدايا النقدية أو ما يعادلها أو الإعانات أو القروض أو الخدمات من أي نوع.

- *الدعوة*

"الدعوة" تعني أي شكل من أشكال الترفيه أو الترفيه الاجتماعي مثل الوجبات أو الرحلات أو السفريات أو أماكن الإقامة أو الفعاليات الرياضية أو الثقافية أو غيرها من الفعاليات الاجتماعية.

سياسة مكافحة الفساد

ARKEMA

المبدأ الأساسي

تُطبّق شركة أركيما سياسة عدم التسامح عندما يتعلق الأمر بالفساد واستغلال النفوذ.

نتعهد بمزاولة جميع أنشطتنا بالامتثال الكامل للمعايير القانونية والأخلاقية في هذا المجال واعتماد سلوك مهني وعادل وصادق في جميع أنشطتنا. ونتوقع من جميع المشاركين في أنشطتنا التجارية (الموظفين والمُسْتَوْعَبِين والمقاولين من الباطن والوسطاء والموردين والعملاء وما إلى ذلك) الالتزام بهذه الالتزامات. وقد يؤدي أي انتهاك لهذه الالتزامات إلى الإضرار بسمعتنا ونجاحنا بشكل خطير في مزاولة أعمالنا وقد يُعرّض شركة أركيما والفرد المعني (الأفراد المعنيين) لعقوبات مدنية وجنائية كبيرة.

تحظر شركة أركيما جميع أشكال الفساد أو استغلال النفوذ، وعلى وجه الخصوص دفع الرشاوى، بغض النظر عن شكلها. وتتكون الرشوة، على وجه الخصوص، من:

- عرض أي ميزة على شخص أو الوعد بها أو التصريح بها أو منحها له، بشكل مباشر أو غير مباشر، بغرض التأثير عليه لارتكاب عمل غير أمين أو غير قانوني أو غير لائق أو انتهاك التزاماته (على سبيل المثال، فيما يتعلق بصاحب العمل الخاص به) من أجل الحصول على ميزة من أي نوع أو الاحتفاظ بها.
- طلب أو قبول الحصول على ميزة بسبب التصرف أو للتصرف بشكل غير لائق بغرض الحصول على ميزة من أي نوع أو الاحتفاظ بها.

قد تأخذ الرشاوى، على سبيل المثال، شكل مبالغ مالية أو هدايا أو ضيافة أو خدمات متبادلة أو تبرعات سياسية أو خيرية أو وظائف أو أية منفعة أو ميزة أخرى مباشرة أو غير مباشرة.

تشمل الرشاوى مدفوعات التسهيل. وهي مدفوعات غير رسمية عمومًا بمبالغ صغيرة لتأمين أو تسريع إجراء روتيني (على سبيل المثال، إتمام الإجراءات الإدارية من قِبل موظف عمومي) يحق للشركة أو الفرد الحصول عليه بشكل قانوني. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، الدفع مقابل خدمة يؤديها مسؤول حكومي بمبلغ يتجاوز جدول الرسوم المنشور أو المُوثَّق رسميًا، أو الدفع للحصول على معدات أو بضائع تمر عبر الجمارك بسرعة أكبر.

يُحظر تمامًا دفع الرشاوى أو تلقيها أو عرضها أو الوعد بها أو التصريح بها أو طلبها.

2. السلوكيات المحظورة

فيما يتعلق بالهدايا والدعوات المستلمة أو المعروضة

بشكل عام، ولكيلا يتم فهم الهدايا والدعوات المقدمة أو المستلمة على أنها رشاوي أو مزايا غير مستحقة، يجب أن تكون معقولة القيمة، وأن تظل عرضية (أي يتم عرضها/استلامها في مناسبات خاصة مثل المهرجانات أو الاحتفالات الوطنية أو التقليدية أو الدينية، والحملات الترويجية، وما إلى ذلك)، وألا يكون لها القدرة على التأثير على الحكم السليم والحيادية للشخص الذي يتلقاها.

لذلك، اسأل نفسك عما إذا كانت الهدية/الدعوة التي تتلقاها ستؤثر عليك، أو ما إذا كانت الهدية/الدعوة التي تقدمها ستؤثر على الشخص الذي تفكر في تقديمها له.

قبل قبول هدية أو دعوة، اسأل نفسك أيضًا عما إذا كنت لا تتردد في التحدُّث إلى الآخرين حولها أو إذا كنت تشعر بعدم الارتياح، وفي هذه الحالة يجب أن ترفض هذه الهدية/الدعوة.

وأخيرًا، قبل قبول هدية أو دعوة، اسأل نفسك عما إذا كان بإمكانك تقديم مثل هذه الهدية/الدعوة في سياق العمل (أي الهدايا/الدعوات التي كان مديري سيتحقق من صحة تقرير النفقات بشأنها). إذا لم يكن الأمر كذلك، فيجب أن ترفض هذه الهدية/الدعوة.

وعلى أي حال، تحظر شركة أركيما على أي موظف (وكذلك أفراد أسرته أو أقاربه) الاستفادة شخصيًا من الهدايا المستلمة من أطراف ثالثة. سيتم تقديم هذه الهدايا إلى جمعية خيرية أو مشاركتها بين الفرق.

يجب فحص الدعوات التي تفيد بشكل مباشر أو غير مباشر أقارب أو أفراد أسرة طرف ثالث، وكذلك الدعوات التي تفيد أحد أقارب أو أفراد أسرة أحد موظفي أركيما، على أساس كل حالة على حدة وأن يتم التصريح بها من قِبل المدير المباشر (N+1) للموظف المعني[1] قبل عرضها أو قبولها.

بالإضافة إلى الأحكام السابقة، يُمنع منعًا باتًا تقديم الهدايا و/أو الدعوات التالية، سواءٌ تم عرضها أو تلقيها:

- الهدايا/الدعوات التي تتعارض مع القوانين واللوائح المعمول بها في شركة أركيما أو موظفيها أو المستفيد من الهدية أو الدعوة؛
- الأموال النقدية، بغض النظر عن المبلغ؛
- الهدايا التي تعتبر سلعًا فاخرة؛
- الهدايا في شكل خدمات أو أنواع أخرى من المزايا العينية (على سبيل المثال، الوعد بالتوظيف أو الأعمال التي يتم تنفيذها في منزل موظف لدى شركة أركيما أو في منزل المستفيد من الهدية)؛
- الهدايا/الدعوات المعروضة أو المستلمة أثناء الدعوة للمناقصات أو المفاوضات التعاقدية أو خارج فترة المناقصة أو التفاوض إذا كان من المُتوقَّع بشكل معقول أن تتم الدعوة للمناقصات أو المفاوضات التعاقدية مع الطرف الثالث قريبًا، أو إذا تم ترسية/إبرام دعوة للمناقصات أو عقد مؤخرًا؛
- الهدايا/الدعوات غير المُصرَّح بها بموجب القواعد الداخلية المعمول بها داخل مؤسسة المستفيد؛
- الهدايا/الدعوات المقدمة أو المستلمة بطريقة غير شفافة (على سبيل المثال، بدون وثائق داعمة، أو المُرسَلة إلى عنوان منزل الشخص المعني، وما إلى ذلك)؛
- الهدايا/الدعوات غير المناسبة أو التي تتعارض مع الكرامة الإنسانية.

ويشتمل أحد الملاحق بهذه السياسة على قواعد إضافية (إجرائيات، معايير، شكليات، إلخ.) بشأن الهدايا والدعوات المُطبَّقة على موظفي المجموعة.

محظورات تتعلق بالتبرعات والرعاية والمساهمات السياسية:

يُحظر:

- تقديم تبرعات يمكن اعتبارها مدخلاً للحصول على مزايا أو عقود ؛
- تمويل الأحزاب السياسية أو المسؤولين المنتخبين أو المرشحين للانتخابات في الإطار المهني؛
- تمويل الأفراد أو المؤسسات التي قد تضر سمعتها بمصالح أو صورة شركة أركيما، أو التي يكون أعضاء مجلس إدارتها و/أو مديروها غير معروفين؛
- تمويل المنظمات التي تفيد الموظفين العموميين أو أقاربهم بشكل مباشر أو غير مباشر، خاصةً عندما تكون مرتبطة بأنشطة أعمال شركة أركيما؛
- طلب أو قبول أي نوع من المزايا من شخص ينفذ مشروعًا تعاونيًا مقابل الدعم المالي لشركة أركيما لهذا المشروع؛
- تقديم مساهمات خيرية إلى شركات خاصة أو كيانات قانونية استجابةً لطلب مسؤول محلي منتخب أو من كان في حكمه.

[1] أو من قِبل المستشار العام للمجموعة لأعضاء اللجنة التنفيذية

أمثلة أخرى للسلوكيات المرفوضة

يُحظر أيضًا:

- استخدام خدمات الوكيل أو المستشار أو المساهم التجاري أو الوسيط التجاري غير الموثوق به أو الذي لم تتم مراقبته في إطار إجراء شركة أركيما فيما يتعلق بالوسطاء التجاريين؛
- القيام بأعمال تجارية مع شريك يرفض الالتزام باحترام قيم ومبادئ شركة أركيما في مكافحة الفساد واستغلال النفوذ؛
- نقل المعلومات السرية (على سبيل المثال، البيانات الفنية أو التجارية) إلى مقدم العطاء أثناء المناقصة للسماح بعرضه بالاستفادة من ميزة على مقدمي العطاءات الآخرين؛
- طلب أو قبول أي ميزة من المورّد مقابل تحويل إجراءات الشراء، والتي قد تتكون، على سبيل المثال، من تقسيم عقود التوريد؛
- الرد بشكل إيجابي على طلب توظيف من طرف ثالث (على سبيل المثال، طلب من مسؤول عام لوظيفة لأحد أفراد عائلته) مقابل ميزة؛
- طلب أو قبول رشوة من مورّد في إطار عملية الشراء (التي يمكن أن تأخذ شكل الإفراط في فوترة الخدمة المشتراة، وعدم تطبيق العقوبات التعاقدية والخدمات الوهمية، وما إلى ذلك)؛
- طلب أو قبول ميزة للتنازل عن المطالبات أو تصنيفها على أنها ديون معدومة؛
- طلب أو قبول ميزة من طرف ثالث محل نزاع مع أركيما مقابل "إلغاء" النزاع.

3. إجرائية الإبلاغ عن المخالفات

إذا واجهت أيًا من المواقف المذكورة أعلاه أو موقفًا مشابهًا، فمن المهم إخطارنا على الفور.

وضعت شركة أركيما آلية للإبلاغ عن المخالفات لجمع المخاوف التي يثيرها الموظفون والأطراف الثالثة، فيما يتعلق على وجه الخصوص بوجود سلوكيات أو مواقف تتعارض مع هذه السياسة.

يمكنك الإفصاح عن المخاوف عن طريق إرسال رسالة بريد إلكتروني إلى العنوان التالي:

alert@arkema.com